هذا المؤلف موجه للمهتمين بعقود الاستثمار الدولية باعتبارها وسيلة مهمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية. يتناول هذا المؤلف توازن عقد الاستثمار الدولى ما بين سلطات الدولة فى التشريع والضبط للمصلحة العامة من جهة، وضمان حقوق المتعاقد مع الدولة من جهة أخري. يتعرف القاريء من خلال التحليل الدقيق لـ95 حكم تحكيمي صادر وفق قواعد مركز تحكيمية عدة ومنها مركز واشنطن (ICSID)، علي قواعد مسئولية الدولة عن حماية الاستثمار الأجنبي فى ضوء أحكام قانون الاستثمار الدولى القائم علي اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار بالمقارنة بنظريات التوازن التي ابتدعها القضاء الوطني فى مصر وفرنسا وألمانيا مقارنة بالنظام الأنجلوامريكي. كما يتناول المؤلف بالشرح النصوص التعاقدية المختلفة التي يوظفها أطراف العقود الدولية للحفاظ على توازن العقد أثناء التنفيذ مثل شروط التثبيت Stabilization Clauses وشروط المواءمة وتعديل سعر العقد Adaptation Clauses and Price Adjustment في عقود التعدين والإنشاءات وعقود إمتياز المرافق العامة بصورها المختلفة. كما يرصد المؤلف أحدث التطورات التشريعية فى مجال عقود الدولة فى مصر وفرنسا.